

الشبهة الثانية: أنه سبحانه وتعالى أخبر بلفظ الماضي في مواضع كثيرة من القرآن. كقوله: ﴿إنا أرسلنا نوحا﴾ (١) و﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ (٢) و﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾ (٣) فلو كان هذا الإخبار قديما أزليا، لكان قد أخبر في الأزل عن شيء مشى قبله. وهذا يقتضي أن يكون الأزل مسبوqa بغيره، وأن يكون كلام الله تعالى كذبا، ولما كان واحد منهما محالا، علمنا أن هذا الإخبار يمتنع كونه أزليا.

الشبهة الثالثة: إن كلام الله تعالى لو كان قديما أزليا، لكان باقيا أبديا. لأن ما ثبت قدمه يمتنع عدمه، فيكون قوله تعالى لـ «زيد»: «صل» باقيا، بعد أن صلى زيد صلوة الصبح وبعد أن مات، وبعد أن قامت القيامة. وهكذا يكون باقيا أبد الآباد ودهر الداهرين. ومعلوم أن ذلك على خلاف المعقول. فإنه تعالى إذا أمر عبده بفعل من الإفعال، فإذا أتى ذلك العبد بذلك الفعل، لم يبق ذلك الأمر متوجها عليه. وإذا ثبت أن ذلك الأمر قد زال، ثبت أنه كان محدثا لا قديما.

الشبهة الرابعة: أجمعت الأمة على أن النسخ حق، والنسخ عبارة إما عن ارتفاع الحكم بعد ثبوته، وإما عند انتهائه. وأيا ما كان، فهو يقتضي زوال ذلك الأمر وذلك الخطاب بعد ثبوته. وكل ما زال بعد ثبوته، لم يكن قديما. لأن ما ثبت قدمه، استحال عدمه.

الشبهة الخامسة: لو كان كلام الله قديما أزليا، لكان تعلقه بمتعلقاته ثابتا له لذاته. ولو كان كذلك لكان عام التعلق بكل ما يصح تعلقه به، ولما كان من

(١) سورة نوح، الآية الأولى.

(٢) سورة القدر، الآية الأولى.

(٣) سورة البقرة، الآية ٦٣.